**تقديم السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**للدراسة حول إمكانات تنويع الاقتصاد المغربي والفرص الجديدة لنموه**

**الرباط: 6 مارس 2018**

أيتها السيدات والسادة،

أتيحت لنا الفرصة، في مناسبات عديدة، للتنبيه للضرورة القاطعة المتمثلة في تنويع النسيج الإنتاجي لاقتصادنا، من أجل تحسين مدخراتنا المحلية على المدى البعيد، عن طريق زيادة توزيع الوظائف والدخل ومدخراتنا الوطنية من خلال توفير صادرات أقوى وأكثر قدرة على المنافسة. وفي عام 2012، كنا قد أثرنا هذه المسألة، مؤكدين للمرة الأولى، ونكرر، منذ ذلك الحين، في كل عرض من ميزانيتنا الاقتصادية، أن هذا التنويع لا غنى عنه للنهوض بالطلب الخارجي على غرار حجم الطلب المحلي المحرك لنمونا الاقتصادي. وفي هذا الصدد، كنا نواصل تبرير دعواتنا المتكررة إلى تحويل نموذجنا للتنمية الذي وصل إلى حالة من الإرهاق، أو حتى على مقربة من محدوديته.

وقد أكدنا من جديد على الطابع الملح لهذه المشكلة نفسها في استنتاجات دراستنا بشأن مردودية رأس المال المادي في المغرب ووضعنا لنفس الغرض التركيز على ضرورة تعزيز تراكم الاستثمار في الاقتصاد و توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية في اقتصادنا. وجرى التأكيد على نفس الاستنتاجات أثناء عملنا بشأن قياس رأس المال البشري أو في التحليلات الدورية العديدة لحالة سوق الشغل في بلدنا وآثاره على ضعف تقييم الموارد البشرية.

وعلى نفس المنوال، نريد أن نعالج نفس المسألة، وذلك بتحليل واقع عرضنا الوطني القابل للتصدير، من أجل تقييم الفرص التي يمكن أن يستفيد منها، بالنظر إلى إمكانات التنويع للنسيج الإنتاجي الوطني. وقد إعتمدنا في دراستنا هذه على منهج وضعه باحثون في جامعة هارفارد في دراسة حديثة عن التحولات الهيكلية للاقتصادات العالمية.

ولهذه الغاية، سنشير إلى المفهومين المستخدمين في هذا النهج، وهما مفهوم فضاء المنتج و مفهوم التشعب الإقتصادي. ويستند هذا النهج إلى دراسة "فضاء المنتوج" الذي يشير إلى جميع المنتجات في السوق العالمية. وهو يحلل كل منتوج، وفقا للمحتوى الذي يتضمنه من حيث الخبرات والمعرفة التكنولوجية والدراية وكفاءة البيئة الاجتماعية والمؤسسية، والتي تدعا القدرات التي يكون من الضروري تطويرها لإنتاجه. ويعبر عن مستوى هذا المحتوى بمؤشر تشعب المنتج (IPC) .

ومن جهة أخرى فإن تحليل مستوى هذه القدرات التي يتوفر عليها النسيج الإنتاجي للاقتصادات الوطنية والتي تنشأ منها هذه المنتجات يؤدي إلى مؤشر مستوى التشعب الذي يتسم به الاقتصاد، وهو ما يعبر عنه بمؤشر التشعب الاقتصادي (IEC). أيضا، فكلما زاد البلد في عدد المنتجات ذات مؤشر تشعب مرتفع، كلما زاد تشعب اقتصاده وزادت إمكانية تنويعه ونموه.

وعلى هذا المستوى، فإن استنتاجين لهذا النهج لهما صلة بعملنا اليوم :

* يظهرالاستنتاج الأول أن هامش تنويع صادرات البلد يعتمد على قدراته لتطوير منتجات مماثلة أو مشابهة لتلك التي يصدرها والتي تكون ذات مزايا نسبية ظاهرة. ونتيجة لذلك، من الارجح أن يتم تصدير المنتجات التي تتطلب قدرات مماثلة معا. كما يجب على كل بلد، في المقام الأول، أن يكتشف في نسيجه الإنتاجي الإمكانية الذاتية لإنشاء هذا النوع من المنتجات.
* يظهر الاستنتاج الثاني أن البلدان تختلف من حيث عدد القدرات الموجودة في أراضيها، في حين أن المنتجات نفسها تختلف في عدد القدرات التي يتطلبها إنتاجها. وهذا هو السبب في أن أكثر الاقتصادات تشعبا غالبا ما تكون أكثر تنوعا.

وعلى ضوء هذه الاستنتاجات، تقترح هذه المذكرة تحليل واقع العرض القابل للتصدير في بلدنا، فضلا عن إمكانية التنويع التي تتوفر عليها مختلف فروع نشاط اقتصادنا، ولا سيما في المنتجات الشبيهة بتلك التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة. وسوف نقوم بتحليل مكاسب الفرص المتاحة لكل من هذه الفروع، لتوسيع قدرتها على إنتاج منتجات جديدة كامنة "حاليا" ولكن يمكن تصديرها إذا تم استغلال القدرات المتاحة على نحو أفضل.

وفي هذا السياق، سيعرض السيد خلاف عياش تشخيص تشعب الاقتصاد المغربي والسيدة الجباري مريم فرص تنويع النسيج الإنتاجي الوطني، فضلا عن تحديد العوامل الاستراتيجية المحتملة لاستغلالها بالنسبة لعشرين فرعا للنشاط الاقتصادي. على أمل أن تؤدي هذه المنهجية التي تستند على فروع النشاط الاقتصادي إلى مناقشات أكثر إنتاجية بفضل آراء المهنيين المحترفين في هذه الفروع.

1. **تشخيص التشعب الاقتصادي للاقتصاد المغربي :**

لتحليل تطور تشعب الاقتصاد المغربي، سوف نعتمد على مفاهيم الميزة النسبية الظاهرة (RCA) والمحتوى التكنولوجي. ويعالج هذا التحليل تطور بنية الصادرات المغربية التي تهم 661 منتجا بتصنيفCITI2 مكون من 4 أرقام خلال الفترة 2000 و 2014.

1. **استقرار دينامية الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المغربية :**

تُعرف الميزة النسبية الظاهرة التي يتوفر عليها بلد ما لمنتج معين بالمعدل الناتج عن حصة الصادرات من هذا المنتج في مجموع الصادرات الاجمالية لهذا البلد مقارنة بحصة هذا المنتج في الصادرات العالمية. ويبدأ تحليل التشعب الاقتصادي بهذا المقياس لأنه يساعد على تحديد ما إذا كان بلد ما يصدر منتجا معينا بشكل كبير أم العكس. وتعتبر امكانية تصدير منتجات جديدة بشكل ملحوظ RCA>1)) مؤشر على أن هذا البلد قد اكتسب معارف (قدرات) إنتاجية جديدة من شأنها أن تمنحه المزيد من الفرص للتنويع.

وانطلاقا من هذه الفكرة، يمكننا أن نكون لمحة عامة عن تراكم القدرات على مستوى الاقتصاد المغربي عبر دينامية الميزة النسبية الظاهرة لصادراته. وبناء على دينامية هذه الأخيرة، ووفقا للتصنيف المعتمد من طرف نظام الأمم المتحدة، تم تصنيف المنتجات التصديرية بالنسبة للاقتصاد المغربي إلى خمس فئات : "مستقرة" ، "انتقالية" ، "كامنة على المدى القصير" ،"كامنة على المدى البعيد " و " مفقودة".

ونقدم في الجدول التالي (رقم 1) لكل فئة عدد المنتجات المدرجة فيها وكذلك حصتها في إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقدير إمكانات التنويع بالنسبة لكل فئة من المنتجات وإمكانية ذلك من خلال مقياس البعد "المسافة"، وهو متغير يحدد جزء من القدرات التي يتمتع بها الاقتصاد والتي تمكن من تصدير منتجات جديدة بشكل كبير. ويتم الحصول على هذا المقياس مباشرة من قياس الكثافة التي تعتمد بدورها على القرب بين المنتجات. ويمكن أن تكون قيمة المسافة مختلفة لنفس المنتجات بالنسبة لبلدان مختلفة، لأنها قد تختلف في القدرات الحالية اللازمة لإنتاج هذا المنتوج الجديد. ويكشف مقياس المسافة عن مدى قدرة المغرب على تصدير منتوج جديد في المستقبل. حيث أن المسافة الصغيرة تعني أن هناك القليل من القدرات الإضافية المطلوبة قبل البدء بتصدير المنتوج الجديد بشكل كبير، في حين أن المسافة الأكبر تعني أنه سيكون من الصعب القيام بذلك نظرا للقدرات الإضافية الضرورية لإنتاج المنتوج الجديد والذي لا يتوفر عليها البلد حاليا.

الجدول 1: بنية الصادرات المغربية بناء على دينامية الميزة النسبية الظاهرة « RCA » خلال الفترة 2000-2014

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الإمكانية  (% بمعدل) | إمكاناتالتنويع  **(**متوسطعددالمنتجات**)** | صادرات  (% في) | عدد | التصنيفحسبالميزةالنسبية الظاهرة |
| 24 | 120 | 60 | 51 | مستقرة |
| 26 | 114 | 5 | 17 | انتقالية |
| 19 | 119 | 2 | 22 | مفقودة |
| 20 | 121 | 5 | 207 | كامنة على المدى القصير |
| 12 | 126 | 9 | 307 | كامنة على المدى البعيد |
| ملاحظة:  المنتجات المستقرة هي المنتجات التي لديها RCA>1 خلال الفترتين 2000- 2004 و2010- 2014 على التوالي.  المنتجات الانتقالية هي المنتجات التي لديها RCA>1 خلال 2010- 2014 ولكن ليس خلال الفترات السابقة.  المنتجات المفقودة هي المنتجات التي كانت لديها RCA>1 خلال الفترة 2000- 2004 و RCA<1 خلال الفترة 2010- 2014.  لم يكن لدى المنتجات الكامنة RCA >=1 في كلتا الفترتين:   المنتجات الكامنة على المدى القصير: كثافة عالية نسبيا؛  المنتجات الكامنة بعيدة المدى: منخفضة الكثافة ولكن إمكاناتها للتنويع مرتفعة. | | | | |

**المنتجات المستقرة:** هي المنتجات التي تمكنت من الحفاظ على ميزتها النسبية منذ سنة 2000، مما مكنها من اكتساب القدرات الضرورية. تشكل هذه الفئة 8% من المنتجات المصنفة بحصة تبلغ حوالي 60% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2010 و 2014. وتمثل القدرات المتعلقة بهذه المجموعة من المنتجات 24% من القدرات اللازمة لدمج إمكانات تنويع 120 منتجا جديدا.

**المنتجات التي تمر بمرحلة انتقالية:** وهي المنتجات التي بدأت تكتسب ميزة نسبية منذ سنة 2005، وكذلك القدرات المتعلقة بها. وتمثل 3% من المنتجات المصنفة وحوالي 5% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2010 و 2014. أما القدرات المتعلقة بهذه المجموعة من المنتجات فتشكل 26% من القدرات اللازمة لدمج إمكانات تنويع 114 منتجا جديدا.

**المنتجات الكامنة على المدى القصير:** وهي منتجات لم يتم تصديرها بعد من قبل المغرب (RCA <1)، ولكن القدرات الحالية للاقتصاد المغربي تشير إلى إمكانية ذلك بنسبة (20%). لا تتجاوز حصة هذه المنتجات 5٪ من إجمالي الصادرات لما مجموعه 213 منتوج (32% من مجموع المنتجات).

**المنتجات الكامنة على المدى البعيد:** هي المنتجات التي لم تصدر بعد من قبل المغرب (RCA <1)، كما أن القدرات الحالية للاقتصاد المغربي تشير إلى امكانية ضعيفة بنسبة 12% لاكتساب المزايا النسبية. وتبلغ حصة هذه المنتجات 9% من إجمالي الصادرات لمجموع 359 منتج (54% من إجمالي المنتجات).

**المنتجات المفقودة:** هي المنتجات التي فقدت مزاياها النسبية الظاهرة منذ 2000-2004 سواء نتيجة عدم اكتساب قدراتها في الاقتصاد أو بسبب زيادة انتشارها على الصعيد الدولي. وبعبارة أخرى، أصبحت دول أخرى أكثر كفاءة في تصدير هذه المنتجات. وبالنسبة للمغرب، فإن حصة هذه المنتجات من إجمالي الصادرات منخفضة جدا (3%) أي بمجموع 21 منتوجا.

وإجمالا تمكن المغرب من تحقيق استقرار عدد قليل من صادراته (8% من مجموع المنتجات المصنفة) دون أن يتمكن من دمج المزيد من المنتجات في حيز الصادرات. ويعزى ذلك إلى ضعف عدد المنتجات التي تمر بمرحلة انتقالية (3% من مجموع المنتجات المصنفة)، وهو ما يقارب عدد المنتجات التي فقدت الميزة النسبية الظاهرة خلال نفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع المغرب بميزة نسبية كامنة كبيرة على المدى القصير والبعيد، مما يدل على توفره على فرص وإمكانيات تنويع كبيرة (87%).

1. **ضعف دينامية المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية:**

بناء على منهجية وضعها (2001) LALL، تم تصنيف المنتجات المصدرة حسب محتواها التكنولوجي. ويعتمد هذا التصنيف على مؤشرات الأنشطة التكنولوجية في إنتاج الصناعات التحويلية، حيث يصنف المنتجات إلى: المنتجات الأولية والمواد الخام والمنتجات ذات محتوى تكنولوجي منخفض، متوسط أو عالي.

ويتضح من خلال تحليل هذه الدينامية أن أغلب الصادرات المغربية تتكون من المواد الخام والمنتجات الاولية والمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض(66% من إجمالي الصادرات). بالإضافة إلى ذلك، فإن المنتجات المستقرة والتي تمكن المغرب من الحفاظ على مزاياه النسبية فيها، فإنها تتشكل بنسبة 88% من المواد الخام والمنتجات الأولية والمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض. وبالمثل، فقد تحسنت المزايا النسبية المرتبطة بالمنتجات الانتقالية بنسبة 94% في حيز نفس فئات منتجات : المواد الخام، المنتجات الاولية والمنتجات ذات محتوى تكنولوجي منخفض.

وإجمالا، تبلغ إمكانية التنويع في الاقتصاد الوطني 62% في المنتجات الخام والمنتجات الأولية والمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض. أما الإمكانيات المتبقية من المنتجات الجديدة والتي يبلغ عددها 216 منتجا، فتتشكل من منتجات ذات المحتوى التكنلوجي المتوسط والعالي، مع تحقيق الربع (55 منتجا) على المدى البعيد.

الجدول 2: دينامية الميزة النسبية الظاهرة والمحتوى التكنولوجي خلال الفترة 2000- 2014

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **دينامية الميزة النسبية الظاهرة 2000- 2014** | | | | |  | |
| مفقودة | كامنة - المدى البعيد | كامنة - المدى القصير | في المرحلة الانتقالية | مستقرة |
| 4 | 48 | 70 | 3 | 22 | المنتجات الأولية | المحتوى التكنولوجي |
| 7 | 70 | 66 | 7 | 14 | المواد الخام |
| 8 | 49 | 53 | 6 | 9 | المنخفض |
| 2 | 139 | 22 | 0 | 5 | المتوسط |
| 0 | 53 | 2 | 1 | 1 | العالي |
| 21 | 359 | 217 | 17 | 51 | مجموع | |

1. **تشعب الاقتصاد المغربي وتقارب الناتج الداخلي الخام :**

انعكس ضعف دينامية المزايا النسبية الظاهرة وكذا المحتوى التكنولوجي على مستوى تشعب الاقتصاد الوطني، وبالتالي على مؤشر التشعب الاقتصادي. وهكذا اتضح من خلال تطور هذا المؤشر في المغرب أنه عرف في السنوات الأخيرة منحى تنازليا يعكس استمرار فقدان القدرة التنافسية للعرض التصديري الوطني.

وأخذا بعين الاعتبار لقدرة مؤشر التشعب الاقتصادي على التنبؤ بالنمو الاقتصادي المستقبلي فإن النمو الاقتصادي الوطني يعكس تقارب الناتج الداخلي الإجمالي للاقتصاد المغربي نحو محتواه الذي يتسم بضعف التشعب الاقتصادي (الرسم البياني 1)، خاصة بعد تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية التي أضعفت انتعاش الظرفية التي استفادت منها البلاد. ويشير ذلك إلى أن نمو الإقتصاد المغربي يأخذ نفس المنحى التنازلي لتشعب بنياته الإنتاجية، الشيء الذي يبرز أن المجهودات المبدولة يجب أن تركز على تهيئة الظروف التي تسمح بالتشعب بغرض الاقلاع وخلق نمو اقتصادي مستدام.

الرسم البياني 1: تطور التشعب الاقتصادي ونمو الناتج الداخلي الخام :

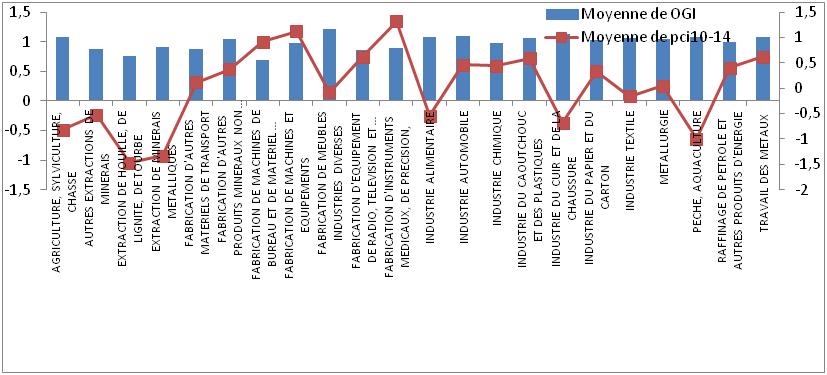
1. **فرص تنويع النسيج الإنتاجي الوطني :**
2. **فرص التنويع**

يتم تحليل فرص التنويع التي يتوفر عليها المغرب على أساس مقياسين للتشعب الاقتصادي: مؤشر تشعب المنتج ومؤشر كسب الفرص (IGO). ويعكس هذا الأخير إلى أي مدى يمكن للمنتجات الجديدة أن تساهم في تحسين وضع البلد مستقبلا من حيث التشعب الاقتصادي. بعبارة أخرى، فإنه يمكن من قياس القدرات الجديدة التي سيتم الحصول عليها من قبل البلد إذا تمكن من تطوير ميزة نسبية في منتوج معين. والفكرة الكامنة وراء هذا المؤشر هي أنه يمكن لكل منتوج أن يساهم بدرجات متفاوتة في التنمية الاقتصادية لبلد ما، وذلك بإضافة قدرات جديدة، وبالتالي تقليل المسافات للمنتجات الأخرى التي تتطلب مكاسب معرفية مماثلة بالنسبة للبنية الحالية لسلة الصادرات. ويحدد هذا المؤشر المنتجات الجديدة القادرة على أن تحتل مكانة استراتيجية في حيز "فضاء المنتوج" ، بحيث يمكنها ذلك من توفير إمكانية الوصول لمجموعات أخرى مترابطة إلى حد كبير مع القدرات المكتسبة حاليا.

وفي هذا الإطار، مكن تحليل تشعب المنتوج للاقتصاد المغربي خلال الفتر2000-2014 من تصنيف المنتجات حسب مستوى التطور العلمي والتكنولوجي للمنتجات التي ترتبط بشكل كبير بالمعرفة الانتاجية المتضمنة في كل منتوج. ويتضح أن منتجات الفلاحة و الصيد البحري و صناعات المعادن تستحوذ على حصة 60% من مجموع الصادرات المغربية، وتشكل مستويات جد ضعيفة من التشعب. بالإضافة إلى ذلك يبرز التحليل أن المنتجات الصناعة التحويلية تبقى أكثر تشعبا مما يعكس إدماجها للعديد من القدرات، بالنظر إلى الحاجة إلى محتوى تكنولوجي أفضل في بنياتها الإنتاجية. غير أن جميع المنتجات سواء الأولية أو الخام و كذلك ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف تتوفر على فرص للتنويع.

إن المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي لا تشكل حصريا الاختيار ذو الأولوية لتقييم الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد المغربي من حيث التنويع والتطور العلمي والتكنولوجي. بل على العكس من ذلك تبقى منتجات الفلاحة و الصيد البحري و الصناعات الغذائية و صناعة النسيج والجلد رغم ضعف مستوى تشعبها، فإنها تمنح للاقتصاد المغربي مكاسب لفرص التنويع والتطور العلمي و التكنولوجي أكثر مما توفره المنتجات العالية التشعب.

الرسم البياني2 :تطور مؤشر كسب الفرص(OGI) و تشعب المنتجات PCI)) حسب فروع النشاط الاقتصادي بين 2000- 2014



الرسم البياني3 :تطور مؤشرات (OGI) و (PCI) حسب مستوى المحتوى التكنولوجي بين 2000 -2014

|  |
| --- |
|  |
| HT : منتجات ذات محتوى تكنولوجي عالي  MT :منتجات ذات محتوى تكنولوجي متوسط  LT :منتجات ذات محتوى تكنولوجي منخفض  PP :منتجات أولية  RB :المواد الخام |

1. **تحديد الفرص الاستراتيجية للتنويع**

لتحديد فرص التنويع الاستراتيجي في المغرب، اعتمدت هذا التحليل على 593 منتوجا لم يتم تصديرها بشكل كبير (ذات ميزة نسبية ضعيفة). وترتكز الفكرة العامة على اختيار المنتجات التي تفوق المستوى المتوسط للتشعب الاقتصادي و تشعب المنتوج، و ذلك بالاعتماد على مفهوم المسافة. في هذا الاطار تم تقسيم المنتجات إلى أربع فئات:

**• منتجات عالية التشعب وذات استراتيجية عالية مع إمكانيات عالية للتنويع :** ومن شأن هذه المنتجات ال 141 أن تمنح فوائد مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد إذا استطاع المغرب تطوير القدرات اللازمة لإنتاجها.

**• منتجات عالية التشعب و ذات استراتيجية متوسطة:** من شأن هذه المنتجات ال 83 أن يكون لها أيضا أثر كبير على التشعب الاجمالي للاقتصاد، ولكن الفوائد الغير المباشرة لزيادة التنويع لن تكون مهمة كتلك التي توفرها منتجات الفئة 1.

**• منتجات متوسطة التشعب ومتوسطة استراتيجيا:** ومن المؤكد أن لهذه المنتجات ال 26 مساهمة مباشرة وغير مباشرة في تشعب الاقتصاد وتنويعه، ولكن ليس بنفس الأهمية مقارنة بالفئتين الاولتين.

**• منتجات ضعيفة التشعب والقيمة الاستراتيجية:** إن هذه المنتجات ال 343، رغم أنها لا تتطلب عددا كبيرا من القدرات بالنسبة للاقتصاد المغربي، فإنها تساهم بشكل ضئيل في إنعاش تنويع الصادرات الموجهة نحو التشعب والتطور العلمي والمعرفي والنمو الاقتصادي.

وقد تم رسم خريطة الفئات الثلاثة الأولى حسب تصنيف المحاسبة الوطنية، حيث يقدم الجدول التالي النتائج المفصلة لهذه الدراسة:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد المنتجات في القطاع NCN | تصدر بشكل كبير RCA>1 | فئة 3 | فئة 2 | فئة 1 | قطاعات الانشطة  NCN(2010) |
| 57 | 3 | 2 | 13 | 24 | **D29صنع آلات و تجھیزات** |
| 93 | 5 | 6 | 12 | 21 | **D24الصناعة الكيماوية** |
| 36 | 3 |  | 7 | 16 | **D25 صناعة المطاط والبلاستیك** |
| 35 |  | 2 | 9 | 14 | **D28 صناعة المعادن** |
| 32 | 1 | 2 | 7 | 10 | **D26 صناعة منتجات معدنیة باستثناء الآلات والمعدات** |
| 34 | 1 |  | 4 | 10 | **D23تكرير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى** |
| 38 | 3 |  | 4 | 10 | **D27 التعدین** |
| 72 | 1 | 3 | 6 | 9 | **D15 صناعة الأغذية** |
| 46 | 4 | 2 | 6 | 7 | **D17صناعة النسيج** |
| 19 | 1 |  | 4 | 7 | **D21صناعة الورق والورق المقوى** |
| 112 | 16 | 6 | 3 | 5 | **A00 الفلاحة، استغلال الغابات والصید** |
| 9 |  |  | 2 | 4 | **D33 صنع المعدات الإشعاعیة الطبیة والأجھزة الإلكترونیة الطبیة والعلاجیة** |
| 10 |  |  | 3 | 1 | **D34 صناعة السیارات** |
| 15 | 1 | 1 | 1 | 1 | **D35 صنع وسائل النقل الأخرى** |
| 2 |  | 1 |  | 1 | **D36 صنع الأثاث** |
| 9 |  |  |  | 1 | **D32 صنع تجھیزات معلوماتیة ومنتجات إلكترونیة وبصریة** |
| 12 | 6 |  | 1 |  | **D19 صناعة الجلد والأحذیة** |
| 9 |  |  | 1 |  | **D30 تصنيع الآلات المكتبية ومعدات الكمبيوتر** |
| 17 | 6 | 1 |  |  | **C03 صناعة استخراج المعادن الأخرى** |

**خاتمة :**

مكن تحليل التحولات الهيكلية للاقتصاد المغربي في إطار جديد يهم تحليل فضاء المنتوج و التشعب الاقتصادي، من فتح آفاق جديدة للحوار حول النموذج التنموي المستقبلي. و هكذا، وحسب هذه المنهجية الجديدة، فإن البنية المثلى ودينامية النمو الاقتصادي هي في ارتباط ذاتي للقدرات المتاحة داخليا. ويتجاوز هذا المفهوم الإطار التقليدي لتراكم عوامل الإنتاج ليشمل مجموعة المعارف المندمجة في الاقتصاد وقدرته على الجمع بينها للتحرك نحو قدرات جديدة.

وتهم النتيجة الرئيسية الأولى لهذا التحليل فيما يتعلق بالمغرب، تقارب نموه نحو محتوى تشعب إقتصاده. إن هذا المحتوى الذي يتسم بالضعف والذي يوجد في حالة تفاقم بفعل تدهور تنوع الاقتصاد المغربي وزيادة انتشار منتجاته مقارنة بالإنتاج العالمي، يفسر إشكالية تراجع النمو الاقتصادي الوطني. وهكذا، من خلال مؤشرات التشعب الاقتصادي يمكن للاقتصاد المغربي أن يصبح أكثر تنافسية، ولكن فقط بالنسبة للمنتجات ذات القيمة المضافة الضعيفة لأنها الأقرب إلى بنيته الحالية. ويعزى ذلك إلى أن المغرب لم يتمكن خلال العقدين الماضيين من تحقيق الاستقرار إلا في عدد قليل من صادراته التي في معظمها منتجات أولية أو ذات محتوى تكنولوجي ضعيف.

إن فرص التنويع نحو المنتجات المتطورة علميا و تكنولوجيا تبقى كامنة في اقتصادنا. غير أنه وبناء على هذه الدراسة فإن 60% من هذه الفرص هي اختيارات غير استراتيجية ولن تؤدي إلى التحول الاقتصادي. وهكذا، يتعين من الضروري إعداد إطار لتحديد الاختيارات الاستراتيجية التي ترتكز على القدرات الحالية للاقتصاد وذلك لضمان تنويع مستدام ونمو اقتصادي.